

تغایر اعراب الفعل المضارع وأثره في توجيه المعاني
د. احمد محمد احمد * - كلية التربية الزنتان - جامعة الزنتان

Email: Attaktr1969@gmail.com
تاريخ الاستلام 1 / 7 / 2025م تاريخ القبول 2025/10/2

The Variation of the Imperfect Verb's Case Endings and Its Impact on
Meaning

Emhemmed Mohammad Aldaktoor* – Faculty of Education, Zintan
University, Libya

Abstract

Syntactic variation in verbs only occurs in the present tense, while past and imperative verbs do not experience this variation because they are built and are not affected by the factors affecting them. The present tense verb is affected by the factors that influence it, which leads to a variety of meanings. One of the obvious signs of the variation in the syntactic structure of the present tense verb is its occurrence after the verbal noun (an), which is of three types. There are guidelines for raising and lowering the present tense based on the grammatical rule that states that a lightened form of a heavy verb cannot be with verbs of doubt and greed, nor can a verb that lowers a verb be with knowledge or anything similar in meaning. The difference in the syntax of the present tense verb and its direction after (aw) and (hatta) creates a clear difference between the two functions of nominative and accusative, as the order of the speech differs according to the difference in its context, which is followed by a difference in meaning.

Keywords:

variation, present tense, Meaning Guidance - Involving Factors.

الملخص :

التّغّايرُ الإِعْرَابِيُّ فِي الْفِعْلِ لَا يَقْعُدُ إِلَّا فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ، بَيْنَمَا الْفِعْلُ الْمَاضِي
وَالْأَمْرُ لَا يَقْعُدُ فِيهِمَا هَذَا التّغّايرُ؛ لِأَنَّهُمَا مَبْنَيَانِ، وَلَا يَتَأَثَّرُانِ بِالْعَوْنَانِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهِمَا.

فال فعل المضارع هو الذي يتأثر بالعوامل الداخلية عليه، فيؤدي ذلك إلى تنوع المعاني التي يؤديها، ومن ظواهر تغایر إعراب الفعل المضارع وقوعه بعد (أن) المصدرية، وهي على ثلاثة أصناف.

فلرفع المضارع وتصنيفه توجيهات من منطق القاعدة النحوية التي تتصدى على أنه لا يجوز أن تكون المخففة من الثقيلة مع أفعال الشك والطمأن، ولا الناصبة للفعل مع علم وما كان في معناها.

وللتغاير الإعراب للفعل المضارع وتوجيهه بعد (أو) و (حتى) فرق واضح بين وظيفي الرفع والنصب، حيث يختلف نسق الكلام تبعاً لاختلاف سياقه فيتبعد احتجاج في المعنى.

الكلمات المفتاحية: تغایر - إعراب - الفعل المضارع - توجيه المعاني - العوامل الداخلية.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، الهادي إلى سواء السبيل، والصلوة والسلام على سيدنا محمد النبي الأمي، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن شيعهم بإحسان إلى يوم الدين. وبعد، فإن اللسان العربي لا تتفاضلي عجائبه ولا تنتهي غرائبه، وإن مجالات البحث في جوانبه فسيحة واسعة، وطريق درسه عديدة شاسعة، جديرة بالدراسة اللغوية التي توضح الصلة بين اللفظ والمعنى دراسة علمية عملية، نظرية تطبيقية، تظهر ما فيها من معاني الكلمات ومبانيها والوقوف على مواطنها في لسان العرب، ولعل أكبر ما يوضح ذلك هو الإعراب، فهو الإفصاح والإبانة وشطر المعنى، وقد بدأت إثارة هذا الفكر قدیماً عند علمائنا الذين أشاروا إليها في كتب اللغة والبلاغة، وما يعتريها من إعراب وبناء لا تستطيع التمييز بين معانيها إلا بالإعراب الذي به تصل إلى المعنى، وتفصيل قضية التناصيف بين اللفظ والمعنى في الحقل اللغوي. وهذه نماذج عرضتها في هذا البحث توضح احتجاج إعراب الفعل المضارع وتأثير الحركة الإعرابية في توجيه المعنى من خلال القراءات القرآنية، وإليك ذلك بالشرح والتفصيل.

إشكالية البحث:

تتمكن إشكالية البحث في النقاط الآتية:

أولاً: بيان وتوضيح المعرف من الأفعال وهو الفعل المضارع فقط.

ثالثاً: بَيَانُ تغایرِ الفعلِ المضارعِ وَأثْرُ هَذَا التغایرِ فِي توضیحِ المعانی.
رابعاً: كَيْفَ أَتَمَكَّنَ مِنِ الإعرابِ؟
أهمية البحث:

تَمَثَّلُ أَهَمِيَّةُ هَذَا الْبَحْثِ فِي بَيَانِ الإعرابِ وَهُوَ التَّغَيِّرُ الَّذِي يُلْاحِظُ آخِرُ الفعلِ المضارعِ مِنْ رَفْعٍ وَنَصْبٍ وَجَزْمٍ، وَمَا يَنْتَجُ عَنِ التَّغَيِّرِ الإعرابِيِّ عَلَى الفعلِ المضارعِ بِإعرابِ أَسَالِيبِ وَتَرْكِيبَاتٍ يَكْثُرُ اسْتِعْمَالُهَا، تَكُونُ طَرِيقًا سَهْلًا يَرْتَادُ الطُّلَّابَ لِتَحْصِيلِ مَلْكَةِ إعرابِيَّةٍ تَكُونُ زَادَهُمُ الْأَصِيلَ فِي السَّيَرِ إِلَى الْأَمَامِ الْأَمْثَلِ.

منهجية البحث:
كَانَتْ مَنهجِيَّةُ هَذَا الْبَحْثِ عَلَى المَنهَجِ الْوَصْفِيِّ الَّذِي يَخْتَصُّ بِوَصْفِ الظَّاهِرَةِ النَّحْوِيَّةِ.
هَيْكِلِيَّةُ الْبَحْثِ:

اشتملَ الْبَحْثُ عَلَى مُقْدِمَةٍ وَتَمَهِيدٍ، ثُمَّ تغایرِ إعرابِ الفعلِ المضارعِ وَمَا لَهُ مِنْ عَلَاقَةٍ فِي توجيهِ المعاني، وَدُلِّلَ بِخاتِمَةٍ تضمنَتْ نَتائِجَ وَتَوْصِيَاتٍ، ثُمَّ قَائِمَةُ المَصادرِ وَالمَرَاجِعِ.

موقع تغایر الإعراب:

مِنَ المُقْطُوعِ بِهِ أَنَّ التغایرَ الإعرابِيَّ يَقْعُدُ فَقَطُّ عَلَى الفعلِ المضارعِ، فَهُوَ وَحْدَهُ الْفَعْلُ الْمُعَرَّبُ الَّذِي تَتَغَيَّرُ عَلَامَةُ آخِرِهِ، رَفْعًا وَنَصْبًا، وَجَزْمًا، عَلَى حَسْبِ تَعَاقُبِ الْعَوَامِلِ عَلَيْهِ فِي تَرَاكِيبِ الْلُّغَوِيَّةِ الْمُخْتَلِفةِ، فَهُوَ يَسْعَلُ أَحْيَانًا وَظِيفَةِ الرَّفْعِ، وَأَحْيَانًا أُخْرَى وَظِيفَةِ النَّصْبِ، وَأَحْيَانًا وَظِيفَةِ الْجَزْمِ.

أَمَّا الفعلُ الْمَاضِيُّ، وَفِعْلُ الْأَمْرِ، فَهُمَا مَبْنَيَا دَائِمًا(*). لَا يَتَعَيَّنُ آخِرُهُمَا، وَلَا يَتَأْثِرُ بِتَعَاقُبِ الْعَوَامِلِ عَلَيْهِمَا. إِذْنُ، الْمَقْصُودُ بِالدِّرَاسَةِ هُنَا هُوَ الفعلُ المضارعُ، وَمَدَى تَأثِيرِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهِ، وَأَنَّرُ ذَلِكَ فِي تَنَوُّعِ المعانِي الَّتِي يُؤَدِّيَهَا مِنْ خَلَالِ الْقِرَاءَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ الْمُتَعَدِّدةِ الَّتِي سَيَكُونُ عَلَيْهَا التَّطْبِيقُ.

وَلَعَلَّ مِنْ ظَواهِرِ تغایرِ إعرابِ الفعلِ المضارعِ وَفُوْرَعِهِ بَعْدَ (أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةِ الْوَاقِعَةِ فِي سِيَاقِ الْيَقِينِ وَغَيْرِهِ. وَإِنَّ مِنَ الْمُسْلِمِ بِهِ أَنْ (أَنْ) تَكُونُ مُحْفَفَةً مِنَ التَّقْلِيلَةِ، فَلَا تَعْمَلُ فِي الفعلِ المضارعِ شَيْئًا، نَحْوَ قَوْلِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: (عِلْمٌ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًا) [المزمِل: 20]، وَالْمَعْنَى: عِلْمٌ أَنَّهُ سَيَكُونُ⁽¹⁾. وَلِذَا قَرَرَ الْثَّالِثُ أَنَّ الْأَفْعَالِ

المضارعَةِ بِالنِّسْبَةِ لِدُخُولِ (أَنْ) عَلَيْهَا عَلَى تَلَاثَةِ أَصْرُبٍ:

أَحْدَهَا: أَنْ تَكُونَ الْأَفْعَالُ دَالَّةً عَلَى الْيَقِينِ.

الثَّانِي: أَلَا تَكُونَ دَالَّةً عَلَى الْيَقِينِ.

الثَّالِثُ: أَنْ تَكُونَ مُحْتَمِلَةً لِلْأَمْرَيْنِ: الْيَقِينِ، وَغَيْرِ الْيَقِينِ.

فَإِذَا وَقَعَتِ الْأَفْعَالُ الْمُضَارِعَةُ الَّتِي تَدْلُّ عَلَى الْيَقِينِ قَبْلَ (أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةِ، كَانَتْ مُحْفَقَةً مِنَ التَّقْلِيَّةِ، وَلَا تَنْصِبُ الْأَفْعَالُ الْمُضَارِعَةَ بَعْدَهَا، تَحْوِي قَوْلَهُ تَعَالَى: (عِلْمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى)، فَ(أَنْ): مَصْدَرِيَّةٌ مُحْفَقَةٌ مِنَ التَّقْلِيَّةِ، وَالتَّقْدِيرُ: عِلْمٌ أَنَّهُ سَيَكُونُ. قَالَ سَيِّبُوْيِهُ (تَ 180هـ): "وَلَيْسَتْ (أَنْ) الَّتِي تَنْصِبُ الْأَفْعَالَ تَقْعُّ هَذَا الْمَوْضِعُ؛ لِأَنَّ ذَهَبَ مَوْضِعُ يَقِينٍ وَإِيْجَابٍ"⁽²⁾.

فَإِذَا وَقَعَ قَبْلَ (أَنْ) الْأَفْعَالُ الَّتِي لَيْسَتْ يَقِينِيَّةً، اتَّصَبَ الْفَعْلُ الْمُضَارِعُ بَعْدَهَا بِ(أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةِ، تَقُولُ: تَمَيَّنَتْ أُوْ أَرَدْتُ أَلَا تَخْرُجَ.

وَأَمَّا الْأَفْعَالُ الَّتِي تَحْتَمِلُ الْيَقِينَ وَغَيْرَ الْيَقِينِ، مِثْلُ (ظَنَّ) وَأَخْوَانِهَا، فَفِيهَا وَجْهَانٌ:

أَحْدَهَا: إِذَا أَرِيدَ بِهَا مَعْنَى الْيَقِينِ، رُفِعَتْ بَعْدَ (أَنْ).

الثَّانِي: إِذَا أَرِيدَ بِهَا غَيْرَ الْيَقِينِ، أَيِّ الظَّنَّ وَالشَّكُّ، نَصَبَتْ⁽³⁾.

وَذَلِكَ كَمَا فِي قَوْلَهُ تَعَالَى: (وَحَسِبُوْا أَلَا تَكُونَ فَتْنَةً) [الْمَائِدَةَ: 71]، قُرِئَ رَفِعًا وَنَصَبًا عَلَى مَا سَأَفَ. وَهَذَا الْوَجْهُ هُوَ مَجَالُ التَّنَوُّعِ الْإِعْرَابِيِّ الَّذِي يُؤْثِرُ فِي تَوْلِيدِ الْمَعَانِي.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: (وَحَسِبُوْا أَلَا تَكُونَ فَتْنَةً فَعَمُوا وَصَمُوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا

وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ) [الْمَائِدَةَ: 71].

الضَّمِّيرُ فِي (حَسِبُوا) عَائِدٌ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ، أَيْ: ظَنَّ بَنُو إِسْرَائِيلَ أَلَا يَنْزَلُ بِهِمْ بَلَاءً وَعَذَابًا، اغْتَرَارًا بِقَوْلِهِمْ: نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحْبَابُهُ. حَيْثُ عَمُوا وَصَمُوا، فَلَمْ يَعْمَلُوا بِمَا سَمِعُوا، وَلَا بِمَا رَأَوْا مِنَ الْأَيَّاتِ، فَصَارُوا كَالْعُمَى وَالصُّمْ. ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ بِأَنَّ أَرْسَلَ إِلَيْهِمْ مُحَمَّدًا - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يُعَلِّمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنْ آمَنُوا وَصَدَقُوا، فَلَمْ يُؤْمِنْ أَكْثَرُهُمْ. فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: (ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ)، أَيْ بَعْدَ أَنْ ازْدَادَ الْأَمْرُ وُضُوحاً لَهُمْ، وَذَلِكَ بِإِرْسَالِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وَاللَّهُ تَعَالَى يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ، فَمُجَازِيَّهُمْ بِعَمَلِهِمْ⁽⁴⁾.

وَقَدْ قُرِئَتْ (تَكُونُ) بِالنَّصِبِ وَالرَّفْعِ⁽⁵⁾. فَمَنْ نَصَبَ فَقَدْ اعْتَبَرَ (حَسِبُوا) عَلَى بَأْيِهِ مِنَ الشَّكِّ وَالظَّنِّ، وَأَنَّ (أَنْ) مَصْدَرِيَّةٌ نَاصِبَةٌ لِلْفَعْلِ. قَالَ سَيِّبُوْيِهُ (تَ 180هـ):

"حَسِبْتُ أَلَا يَقُولَ ذَلِكَ، أَيْ حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ. وَإِنْ شِئْتَ نَصِبْتَ"⁽⁶⁾. وَعَلَى قِرَاءَةِ الرَّفْعِ عَلَى أَنَّ (أَنَّ) هِيَ الْمُحْفَقَةُ مِنَ التَّقْلِيَةِ، وَاسْمُهَا ضَمِيرُ الشَّائِنَ مَحْدُوفٌ، وَالْجُمْلَةُ الْمَنْفَيَةُ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ. وَبِهَدَا تَكُونُ (حَسِبَ) بِمَعْنَى عِلْمٍ وَتَيْقَنٍ، وَدُخُولُ (لَا) بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْفَعْلِ عِوَضًا مِنَ التَّحْفِيفِ وَحَذْفِ الضَّمِيرِ؛ لِأَنَّهُمْ كَرُوْهُوا أَنْ يَلْتَهَا الْفِعْلُ، وَلَيْسَ مِنْ حُكْمِهَا أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهِ، فَفَصَلُوا بَيْنَهُمَا بِ(لَا)⁽⁷⁾.

توجيهات الرفع والنصب:

هَذَا التَّوْجِيهُ فِي الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ مِنْ مَنْطَقَ الْقَاعِدَةِ النَّحْوِيَّةِ الَّتِي تَنْصُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْمُحْفَقَةُ مِنَ التَّقْلِيَةِ مَعَ افْعَالِ الشَّكِّ وَالْطَّمَعِ، وَلَا النَّاصِبَةُ لِلفَعْلِ مَعَ عِلْمِ وَمَا كَانَ فِي مَعْنَاهَا⁽⁸⁾. هَذَا وَقِرَاءَةُ الرَّفْعِ فِي (حَسِبَ) وَأَخْوَاتِهَا إِذَا سَبَقَتْ (أَنَّ) عِنْدَ النَّحْوِيَّيْنِ أَجْوَدُ. قَالَ امْرُُ الْقَيْسِ:

أَلَا رَعَمْتُ بِسَبَاسَةَ الْيَوْمِ أَنَّنِي كَبَرْتُ وَأَنْ لَا يَشْهَدُ اللَّهُو أَمْثَالِي⁽⁹⁾

بِرَفْعٍ (يَشْهُدُ). قَالَ النَّحَاسُ (ت: 338هـ): "وَإِنَّمَا صَارَ الرَّفْعُ أَجْوَدُ؛ لِأَنَّ (حَسِبَ) وَأَخْوَاتِهَا بِمَنْزِلَةِ الْعِلْمِ فِي أَنَّهُ شَيْءٌ ثَابِتٌ"⁽¹⁰⁾. وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ الْحُسْبَانَ نَزَلَ فِي صُدُورِهِمْ مَنْزِلَةَ الْعِلْمِ وَالْيَقِينِ، وَلَعَلَّ هَذَا هُوَ السَّبَبُ فِي احْتِيَارِ قِرَاءَةِ الْجُمْهُورِ لِلرَّفْعِ فِي (تَكُونُ) مِنَ الْأَيْدِيَّةِ الْمُتَقَدِّمَةِ.

قَالَ الرَّمَخْشَرِيُّ (ت: 538هـ): "فَرِئَ (أَنْ لَا يَكُونَ) بِالنَّصْبِ عَلَى الظَّاهِرِ، وَبِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّ (أَنَّ) هِيَ الْمُحْفَقَةُ مِنَ التَّقْلِيَةِ، أَصْنَعُهُ: أَنَّهُ لَا يَكُونُ فَتَنَّةً، فَخُفِّفَتْ (أَنَّ) وَحَذْفُ ضَمِيرِ الشَّائِنَ. فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ دَخَلَ فِعْلُ الْحُسْبَانَ عَلَى (أَنَّ) الَّتِي لِلْحَقِيقَ؟ قُلْتَ: نَزَلَ حُسْبَانُهُمْ لِفَوْتِهِ فِي صُدُورِهِمْ مَنْزِلَةَ الْعِلْمِ، فَإِنْ قُلْتَ: فَلَمَّا مَعْوَلًا (حَسِبَ)؟ قُلْتَ: سَدَّ مَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ صِلَةً (أَنَّ) وَ(أَنَّ) مِنَ الْمَسْنَدِ وَالْمَسْنَدِ إِلَيْهِ مَسَدَ الْمَفْعُولَيْنِ. وَالْمَعْنَى: وَحَسِبَ بَلُو إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ لَا يُصِيبُهُمْ مِنَ اللَّهِ فَتَنَّةً، بَلَاءً وَعَذَابًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ"⁽¹¹⁾. وَهَكَذَا تَضَعَّنَا الْقِرَاءَتَانِ فِي دَائِرَتَيْنِ مِنَ الْمَعْنَى مُخْلِفَيْنِ، وَلِكُلِّهِمَا مُنْقَارِيَّتَانِ وَمُنْتَحِدَتَانِ فِي النَّتْيَاجَةِ. فَبَلُو إِسْرَائِيلَ أَيَّقَّثُوا -عَلَى قِرَاءَةِ الرَّفْعِ- بِعَدَمِ ابْتِلَائِهِمْ بِالشَّدَادِ وَالْعَذَابِ جَرَاءَ مَا افْتَرُوا مِنْ كَبَائِرِ وَأَتَامِ، وَذَلِكَ بِتَزْيِيلِ الْحُسْبَانِ مَنْزِلَةَ الْعِلْمِ وَالْيَقِينِ؛

لِمَكْنَهٖ فِي نُؤْسِهِمْ، وَأَمَّا قِرَاءَةُ النَّصْبِ فَجَعَلَتْ (حَسِبَ) عَلَى بَابِهِ مِنَ الشَّكِّ مِنْ عَيْرِ تَصْوِيرِ الْقِيَصِيرِ، فَكَانَتِ النَّتْيَاهُ عَكْسًا مَا كَانَ مِنْهُمْ مِنْ اعْتِقادٍ أَوْ ظَلِّ، وَذَلِكَ بِأَنَّهُمْ عَمُوا وَصَمَمُوا.

هَذَا كَمَا رَصَدَتِ الْقِرَاءَاتُ الْفُرَانِيَّةُ الصَّحِيَّةُ اخْتِلَافًا فِي تَعَابِرِ إِعْرَابِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ بَعْدَ (الْفَاءِ)، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (مَنْ ذَا الَّذِي يُفْرَضُ اللَّهُ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفُهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرًا) [الْبَقَرَةُ: 245].

فَقَدْ وَجَّهَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى خُطَابَهُ إِلَى كُلِّ مُسْلِمٍ عَاقِلٍ يَسْعَى لِلْآخِرَةِ قَائِلًا: مَنْ يُعْطِي عِبَادَ اللَّهِ الْمُحْتَاجِينَ؟ أَكَنَّهُ أَسْدَدَ الْإِقْرَاضَ إِلَيْهِ تَعَالَى، وَهُوَ الْمُنْزَهُ عَنِ الْحَاجَاتِ تَرْغِيْبًا فِي الصَّدَقَةِ، كَمَا أَضَافَ الْإِحْسَانَ إِلَى الْمَرْيِضِ وَالْجَائِعِ وَالْعَطَشَانِ إِلَى نَفْسِهِ تَعَالَى، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَالَا فِي الْحَدِيثِ الْقُدُّسِيِّ: "يَا ابْنَ آدَمَ مَرْضُتُ فَلَمْ تَعْذُنِي، وَأَسْتَطِعْمُكَ فَلَمْ تُطْعِمْنِي، وَأَسْتَسْعِيْكَ فَلَمْ تَسْقِنِي". قَالَ: يَا رَبِّ كَيْفَ أَسْقِيْكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ؟ قَالَ: "أَسْتَسْقِيْكَ عَبْدِيْ فُلَانْ فَلَمْ تَسْقِهِ، أَمَّا إِنَّكَ لَوْ سَقَيْتَهُ وَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي". وَكَذَا فِيمَا قَبْلُ، أَحْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالْبُخَارِيُّ (12).

وَمَنْ أَوْفَى مِنَ اللَّهِ أَجْرًا لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ؟! وَقَوْلُهُ تَعَالَى: (فَيُضَاعِفُهُمْ) قُرِئَ بِالنَّصْبِ، وَيُفَرَّأُ أَيْضًا بِالرَّفْعِ (13). فَأَمَّا قِرَاءَةُ الرَّفْعِ (فَيُضَاعِفُهُمْ) عَطْفًا عَلَى (يُفْرَضُ)، أَوْ عَلَى الْإِسْتِئْنَافِ، أَيْ: (فَاللَّهُ يُضَاعِفُهُ)، وَقَيْلَ: الْأَوْلُ أَحْسَنُ؛ لِأَنَّهُ لَا حَذْفٌ فِيهِ.

وَأَمَّا قِرَاءَةُ النَّصْبِ فَخَرَجَتْ عَلَى وَجْهِيْنِ:

أ- النَّصْبُ عَلَى أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى مَصْدَرَ (يُفْرَضُ) فِي الْمَعْنَى، وَلَا يَصْحُ ذَلِكَ إِلَّا بِإِضْمَارِ (أَنْ) لِيَصِيرَ فِي التَّرْكِيبِ مَصْدَرًا مَعْطُوفًا عَلَى مَصْدَرِ، تَقْدِيرُهُ: (مَنْ ذَا الَّذِي يَكُونُ مِنْهُ فَرْضٌ فَمُضَاعِفَتُهُ مِنَ اللَّهِ).

ب- النَّصْبُ عَلَى أَنْ يَكُونَ جَوَابًا لِلِإِسْتِئْمَاهِ عَلَى الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الْمُسْتَهْمَهُ عَنْهُ وَإِنْ كَانَ (المُفْرَضُ) فِي الْلَّفْظِ، فَهُوَ عَنِ الْإِقْرَاضِ فِي الْمَعْنَى، فَكَانَهُ قَالَ: أَيْفَرَضُ اللَّهُ أَحَدٌ فَيُضَاعِفُهُ؟ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَوَابًا لِلِإِسْتِئْمَاهِ عَلَى الْلَّفْظِ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَهْمَهُ عَنْهُ فِي الْلَّفْظِ (المُفْرَضُ) لَا (الْفَرْضُ) (14).

وَقَالَ أَبُو عَلَيِّ الْفَارِسِيُّ (ت: 377 هـ): "الرَّفْعُ أَحْسَنُ"، ثُمَّ قَالَ: "فَأَمَّا النَّصْبُ فِي (فَيُضَاعِفُهُمْ) فَالرَّفْعُ أَحْسَنُ مِنْهُ، إِلَّا تَرَى أَنَّ الِإِسْتِئْمَاهَ إِنَّمَا هُوَ عَنِ الْإِقْرَاضِ، وَلَيْسَ عَنِ الْإِقْرَاضِ؟ فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ مِثْلَ قَوْلِكَ: أَنْفَرَضْتِي فَأَشْكُرُكَ؟ لِأَنَّ

الاستفهام هنا عن الإفراض. ورُجحَ النصب أنَّه حمل لِلكلام على المعنى، كأنَّه لَمَّا كَانَ المعنى أَيُّكُونُ قَرْضٌ؟ حمل قولَه (فُيُضَاعِفُه) على ذلك⁽¹⁵⁾.

وعلى كُلِّ حالٍ، فإنَّ تنوُّع القراءَتَين أدى إلى توسيع في المعنى، ولُمُحَ دَفَّاقِهَا في السياق الفُرْقَانِي الكَرِيم. فلِقَرَاءَتَانِ، وَمَعَ اخْتِلَافِ الإِعْرَابِ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَتَطَرَّفْ إِلَى المعنى تَضَادًا أو تَنَاقُضًا، وَمَا ذَلِكَ إِلَّا آيَةٌ بِالْغَةِ، وَبِرْهَانٌ قَاطِعٌ عَلَى صِدْقِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَصِدْقِ الْإِعْجَازِ الْفُرْقَانِيِّ الْعَظِيمِ.

ومِثْلُ مَا تَقدَّمَ قَوْلُ اللهِ تَعَالَى: (وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارٌ جَهَنَّمُ لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيُمُوْتُوا وَلَا يُحَقَّقُ عَنْهُمْ مِنْ عَدَابِهِمْ) [فاطر: 36].

فَالْآيَةُ الْكَرِيمَةُ تُبَيَّنُ بِوَضُوحِ أَنَّ مَأْوَى الْكُفَّارِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، وَأَنَّ حَالَهُمْ فِيهَا حَالُ الَّذِينَ لَا يُجْهَرُ عَلَيْهِمْ فَيُسْتَرِّحُوا بِالْمَوْتِ، وَلَا هُمْ أَحْيَاءٌ يَتَعَمَّدُونَ بِالْحَيَاةِ، وَلَكِنْ يُنْصَبُ عَلَيْهِمُ الْعَذَابُ صَبًّا مِنْ كُلِّ جِهَةٍ وَجَانِبٍ.

فَقَوْلُهُ تَعَالَى: (فَيُمُوْتُوا) فَرَأَاهَا الْجُمُهُورُ بِحَذْفِ النُّونِ مُنْصُوبًا بـ(أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةِ فِي جَوَابِ النَّفْيِ، وَالْمَعْنَى: النَّقْىُ الْقَضَاءِ عَلَيْهِمْ، فَأَنْتَقَى سَبَبَهُ، أَيْ لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَلَا يُمُوْتُونَ. وَقَرَأَ الْحَسَنُ (فَيُمُوْتُونَ) بِالنُّونِ - وَلَا يَكُونُ حِينَئِذٍ لِلنَّفْيِ جَوَابُ، وَيُكَوِّنُ (فَيُمُوْتُونَ) عَطْفًا عَلَى (يُقْضَى)، تَقْدِيرُهُ: لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ وَلَا يُمُوْتُونَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ) [الْمُرْسَلَاتِ: 36]⁽¹⁶⁾.

ولَكِنَّ ابْنَ عَطِيَّةَ (ت: 446هـ) ضَعَفَ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ، فَقَالَ: "هِيَ قِرَاءَةُ ضَعِيفَةٍ"⁽¹⁷⁾. أَمَّا ابْنُ جَيِّي (ت: 392هـ) فَلَهُ رَأْيٌ يُقُولُ فِيهِ: "(يُمُوْتُونَ) فِي قِرَاءَةِ الْحَسَنِ عَطْفٌ عَلَى (يُقْضَى)، أَيْ: لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ وَلَا يُمُوْتُونَ، وَالْمَفْعُولُ مَحْذُوفٌ، أَيْ: لَا يُقْضَى عَلَيْهِمُ الْمَوْتُ، وَحَسْنٌ حَذْفُهُ هُنَّا؛ لِأَنَّهُ لَوْ قِيلَ: لَا يُقْضَى عَلَيْهِمُ الْمَوْتُ فَيُمُوْتُونَ، كَانَ تَكْرَارًا يُغْنِي عَنْ جَمِيعِهِ بَعْضُهُ، وَ(لَا) تُوكِيدٌ أَيْضًا، فَيُحَتَّمُ لِفْطَهُ، ثُمَّ يُقُولُ - مُتَابِعًا -: "وَحَسْنٌ حَذْفُ الْمَفْعُولِ؛ لِدَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ لَا يَصْدُرُ إِلَّا عَنْ فَصَاحَةِ عَذَابِهِ". وَرُغْمَ ذَلِكَ فَإِنَّ ابْنَ جَيِّي يُرَجِّحُ قِرَاءَةَ الْعَامَةِ لِفُوْةِ الْمَعْنَى فِيهَا، فَيُقُولُ: "وَقِرَاءَةُ الْعَامَةِ فِي هَذَا أَوْضَحُ وَأَشْرَحُ، وَذَلِكَ أَنَّ فِيهَا نَفْيٌ سَبَبِ الْمَوْتِ، وَهُوَ الْقَضَاءُ عَلَيْهِمْ، وَإِذَا حُذِفَ السَّبَبُ، فَالْمُسَبَّبُ أَشَدُ اِنْتِقَاءِ"⁽¹⁸⁾.

وَيَجْرِي عَلَى السِّيَاقِ السَّابِقِ قَوْلُ اللهِ تَعَالَى: (وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنُ لِي صَرَحًا لَعَلَى أَبْلَغُ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابُ السَّمَاوَاتِ فَأَطْلَعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظْنُهُ كَاذِبًا) [غافر: 37-36]

ومَعْرُوفٌ أَنَّهُ لَا عَجَزٌ عَنْ مُحَاجَةِ مُوسَى -عَلَيْهِ السَّلَامُ- وَعِلْمٌ أَنَّ قُرْتَهُ عَجَزَتْ عَنِ التَّأْثِيرِ فِيهِ، فَقَالَ لِوزِيرِهِ: "يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا"، فَأَوْهَمَ بِذَلِكَ أَنَّهُ يَمْتَحِنُ مَا جَاءَ بِهِ مُوسَى مِنَ التَّوْحِيدِ. وَالْمُرَادُ بِالصَّرْحِ: الْبَنَاءُ الظَّاهِرُ الَّذِي لَا يَخْفَى عَلَى النَّاظِرِ، وَإِنْ بَعْدَ جِدًا. (لَعَلَّي أَبْلَغُ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابُ السَّمَاوَاتِ) أَيْ: لَعَلَّي أَبْلَغُ إِلَى الَّذِي يُؤْدِنِي إِلَى أَبْوَابِ السَّمَاوَاتِ، أَوْ طُرُقَهَا، أَوْ مَا يُؤْدِي إِلَيْهَا. (فَأَطْلَعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى)، فَأَنْظَرَ إِلَيْهِ نَظَرًا مُشْرِفًا عَلَيْهِ، حَيْثُ تَوَهَّمَ فِرْعَوْنُ فِي اعْتِقَادِهِ الْفَاسِدِ أَنَّهُ جِسْمٌ تَحْوِيهُ الْأَمَانِكُ وَيُرْتَطِطُ بِالْأَوْقَاتِ. وَمَا ذَلِكَ إِلَّا لِأَنَّهُ يَدْعُى الْأَلْوَهِيَّةَ، وَيَرِى تَحْقِيقَهَا بِالْجُلُوسِ فِي مَكَانٍ مُشْرِفٍ. (وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا)، أَيْ: وَإِنِّي لَأَظُنُّ أَنَّ مُوسَى كَاذِبًا فِي ادْعَاءِ بِأَنَّ هُنَاكَ إِلَهًا ذُو نُونٍ، وَإِنَّمَا أَفْعُلُ ذَلِكَ لِإِثْبَاتِ كَذِبِهِ، وَقَيْلٌ: إِنَّ (الظَّنَّ) هُنَا بِمَعْنَى الْبَيِّنِينَ.

(وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِفَرْعَوْنَ سُوءَ عَمَلِهِ) أَيْ: أَنَّ هَذَا عُوْبَةً مِنَ اللَّهِ عَلَى تَمَادِي فِرْعَوْنَ فِي الْكُفْرِ، وَطَرْجَهُ مَا ظَهَرَ لَهُ مِنَ الْمَعْجِزَاتِ وَرَاءَهُ ظَهْرِيًّا. (وَصَدَّ عَنِ السَّبِيلِ) أَيْ: مُنْعِي عَنِ الْإِيمَانِ؛ لِأَنَّهُ مَنَعَ عَقْلَهُ عَنِ التَّبَرِيرِ، وَقَلْبَهُ عَنِ التَّبَصُّرِ، وَمَنَعَ غَيْرَهُ مِنَ الْعِقِيدَةِ الصَّحِيحَةِ، فَحَارَبَ رَبَّهُ وَعَادَى رَسُولَهُ، وَادَّعَى الرُّبُوبِيَّةَ، وَقَالَ: (مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي) [الْفَصَصُ: 38]، فَحَقَّ عَلَيْهِ غَضِبُ اللَّهِ تَعَالَى، فَأَصَمَّهُ عَنِ الْإِسْتِمَاعِ، وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ الْإِيمَانِ عُوْبَةً لَهُ عَلَى غَيْرِهِ وَبَعْيِهِ، وَكَانَ كَيْدُهُ فِي خُسْرَانٍ وَهَلَاكٍ⁽¹⁹⁾.

وَالشَّاهِدُ الْلُّغُوِيُّ وَالنَّحْوِيُّ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: (فَأَطْلَعَ)، فَرَأَتْ بِالرَّفْعِ، وَفَرَأَتْ أَيْضًا بِالنَّصْبِ⁽²⁰⁾. فَقِرَاءَةُ الرَّفْعِ عَطْفًا عَلَى (أَبْلَغَ)، وَبِالنَّصْبِ حَمْلًا عَلَى جَوَابِ الْأَمْرِ، أَيْ إِنْ تَبَنَّ لِي أَطْلَعَ، إِذَا كَانَ فِي مَعْنَى التَّمَنِي. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ (ث: 538هـ): "(فَأَطْلَعَ) بِالنَّصْبِ عَلَى جَوَابِ التَّرْجِيِّ، تَسْبِيْهَا لِلْتَّرْجِيِّ بِالْتَّمَنِي"⁽²¹⁾.

وَقَدْ فَرَقَ التَّحَاسُنُ (ت: 338هـ) فِي الْمَعْنَى بَيْنَ وَجْهِي الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ - نَقْلًا عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ - وَذَلِكَ أَنَّ "مَعْنَى النَّصْبِ خَلْفُ مَعْنَى الرَّفْعِ؛ لِأَنَّ مَعْنَى النَّصْبِ: مَتَى بَلَغْتُ الْأَسْبَابَ أَطْلَعْتُ. وَمَعْنَى الرَّفْعِ: لَعَلَّي أَبْلَغُ الْأَسْبَابَ، ثُمَّ لَعَلَّي أَطْلَعَ بَعْدَ ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّ (ثُمَّ) أَشَدُ تَرَاجِيًّا مِنَ الْفَاءِ"⁽²²⁾، وَلَعَلَّ هَذَا مَا دَعَا الزَّمَخْشَرِيَّ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى الْقُولِ: "إِنَّ مَنْ قَرَا (فَأَطْلَعَ) بِالنَّصْبِ قَدْ لَمَحَ فِيهَا مَعْنَى التَّمَنِي، فَلَبِسَهَا مَعْنَى (لَيْتَ) فَنَصَبَ فِي جَوَابِهَا"⁽²³⁾.

وَوَضَّحَ أَبْنُ يَعْيَشَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: "وَبِالنَّصْبِ (فَأَطْلَعَ) كَانَهُ جَوَابُ (لَعَلَّ) إِذْ كَانَتْ فِي مَعْنَى التَّمَنِي، كَانَهُ شَبَّةُ التَّرْجِيِّ بِالْتَّمَنِيِّ، إِذْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَطْلُوبُ الْحُصُولِ

عَلَيْهِ مَعَ الشَّكِ فِيهِ⁽²⁴⁾. وَمَعْنَى ذَلِكَ كُلُّهُ أَنَّ وَظِيفَةَ النَّصْبِ فِي {فَأَطْلَعَ} حَسَبَ تَوْجِيهِهَا تَنْلُ عَلَى الشَّكِ وَالثَّوْهُمْ فِي حُصُولِ الْإِطْلَاعِ، بَيْنَمَا الرَّفْعُ يَنْلُ عَلَى رَجَاءِ تَحْقِيقِ الشَّكِ وَالْإِحْتِمَالِ، وَذَلِكَ لِاعْتِقَادِ فِرْعَوْنَ الْفَاسِدِ حِينَمَا ظَنَّ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى جِسْمُ تَحْوِيهِ الْأَمَاكِنُ، وَتُحَدِّدُهُ الْأَرْمَنَةُ.

أمثلة تغایر اعراب المضارع بعد (أو):

وَمِنْ أَمْثَلَةِ تَغَايِرِ إِعْرَابِ الْمُضَارِعِ بَعْدَ (أَوْ) مَا وَرَدَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (فُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سَتُدْعُونَ إِلَى قَوْمٍ أُولَى بِأَسِ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ) [الْفَتْح: 16]. تُذَكَّرُ الْأَيْةُ الْعَزِيزَةُ الْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ، أَوْ أَنِّي الَّذِينَ اسْتَنْفَرْهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- حِينَ أَرَادَ الْمُسَيِّرَ إِلَى مَكَّةَ عَامِ الْحُدَيْبِيَّةِ، لِيَخْرُجُوا مَعَهُ فَأَثْرَوْا الْخَلْفَ حَدَّرًا مِنْ قُرْبَيْشِ أَنْ يُعْرِضُوا لَهُ بَحْرَبٍ أَوْ يَصُدُّوهُ عَنِ الْبَيْتِ، وَلَذَا لَمْ يَخْرُجُوا مَعَهُ، وَخَشُوا الْحَرْبَ وَتَعَلَّلُوا بِقَوْلِهِمْ: "شَغَلْنَا أَمْوَالَنَا وَأَهْلَوْنَا".

أَمْرَ اللَّهِ تَعَالَى رَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَقُولَ أَهُمْ: سَتُدْعُونَ إِلَى مُحَارَبَةِ قَوْمٍ أُولَى بِأَسِ شَدِيدٍ، أَيْ أَصْحَابِ قُوَّةٍ عَظِيمَةٍ: قِيلَ: إِنَّهُمْ بَنُو حَنْيَةَ، وَقِيلَ: هُمْ فَارِسُ الْرُّومِ، سَتُدْعُونَ لِقَتَالِهِمْ، فَنَقْتُلُونَهُمْ أَوْ تَأْسِرُونَهُمْ إِلَّا أَنْ يُسْلِمُوا، فَتُمْسِكُوا عَنْ قِتَالِهِمْ وَأَسْرُهُمْ⁽²⁵⁾.

وَقَدْ تَعَدَّدَتْ تَوْجِيهَاتُ قَوْلِهِ تَعَالَى: (أَوْ يُسْلِمُونَ) تَبَعًا لِأَوْجِهِ قِرَاءَاتِهَا، فَتَغَايِرَ إِعْرَابُهَا، وَتَعَدَّدَتْ مَعَانِيهَا. فَقَدْ قَرَأَ الْجُمْهُورُ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ (أَوْ يُسْلِمُونَ) - مَرْفُوعًا - عَطْفًا عَلَى (تُقَاتِلُونَهُمْ)، أَوْ عَلَى الْفَطْعِ، أَيْ: (أَوْ هُمْ يُسْلِمُونَ). وَقَرَأَ أَبِي، وَزَيْدُ بْنُ عَلَيِّ، بِحَدْفِ التُّونِ مَنْصُوبًا (أَوْ يُسْلِمُوا) بِإِضْمَارِ (أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةِ، وَهُوَ مِنْ قَبِيلِ عَطْفِ الْمَصْدَرِ الْمُقْرَرِ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمُتَوَهِّمِ، أَيْ: يَكُونُ قَتَالٌ أَوْ سَلَامٌ. وَقَالُوا مِثْلُهُ فِي تَقْسِيرِ النَّصْبِ مِنْ قَوْلِ امْرِئِ الْقِبَسِ:

فَقُلْتُ لَهُ لَا تَبْكِ عَيْنَكِ إِنَّمَا تُحَاوِلُ مُلْكًا أَوْ نَمْوَتَ فَنُعْدَرَا⁽²⁶⁾

وَلَا شَكَ أَنَّ فِي قِرَاءَةِ (يُسْلِمُونَ) وَتَوْجِيهِهَا بِالْعَطْفِ عَلَى (تُقَاتِلُونَهُمْ) يَنْهَا الْمَعْنَى إِلَى التَّحْبِيرِ بَيْنَ أَمْرَيْنِ لَا تَالِثَ لَهُمَا: الْقِتَالُ، أَوِ الْإِسْلَامُ. أَمَّا الْمَعْنَى عَلَى قِرَاءَةِ النَّصْبِ (أَوْ يُسْلِمُوا) فَقَدْ رَأَى سَيِّدُوْيِهِ (ت: 180هـ) أَنَّ مَعْنَاهَا (إِلَّا أَنْ يُسْلِمُوا). فَقَالَ: "مَا اتَّصَبَ

بعد (أو) التي بمعنى (إلا أن)، كما كان ما انتصب بعد (الفاء) على غير معنى التمثيل. ثُمَّ قول مثلاً: لازمتك أو تفضيني، ولأضربك أو تسقني. فالمعنى: لازمتك إلا أن تفضيني، ولأضربك إلا أن تسقني، هذا معنى النصب⁽²⁷⁾.

وعلى تغدير سببويه يجُوز أن يقع القتال ولا يرتفع إلا بالسلام؛ لأن قوله (ازمتك) يقتضي التأييد في جميع الأوقات، فوجب أن يستثنى الوقت الذي يقع فيه انتهاؤه. قال ابن يعيش (ت: 643هـ) على اختصار سببويه في الفعل الواقع بعد (أو): "فيكون المعنى أن الفعل الأول يقع ثم يرتفع بوجود الفعل الواقع بعد (أو)، فيكون سبباً لارتفاعه، وعلى قيلهم يكون ممتدًا إلى غاية وقوع الثاني" فمن ذلك قول امرئ القيس:

فَقُلْتُ لَهُ لَا تَبِكِ عَيْنَكِ إِنَّمَا
نُحَاوِلُ مُكَانًا أَوْ نَمُوتُ فَنُعَذِّرَا⁽²⁸⁾

ومما جاء على عرار الآية السابقة قول الله عز وجل: (هل ينتظرون إلا تأويله يوم يأتي تأويله يقول الذين نسوا من قبل قد جاءت رسلاً ربنا بالحق فهل لنا من شفاعة فيشفعوا لنا أو نردد فعمل غير الذي كنا نعمل قد حسروا أنفسهم وضل عنهم ما كانوا يفترون) [الأعراف: 53].

و واضح أن الآية الكريمة تصور حالة الكافرين الذين كذبوا رسلاهم الذين أرسلوا إليهم لهدايتهم في الحياة الدنيا، فيبين الله جل شأنه حالهم بالله لا ينتظرون يوم القيمة إلا ما وعذبوا به من العقاب والحساب، ويوم يرى الكافرون هول العذاب يسأل هؤلاء عن كيفية الحال، معرفين بأن الرسل قد جاءتهم بالحق، ولكنهم كذبواهم، وهم الآن يسألون سؤالاً فيه معنى الثماني: (فهل لنا شفاعة؟) فيشفعوا لنا لإنفاذنا من العذاب، أو هل نردد إلى الدنيا فعمل عملاً صالحًا؟ ولكن هيهات فقد حسروا أنفسهم، وكل من لم ينتفع بنفسه فقد حسراها⁽²⁹⁾.

هذا وقد قرئ قوله تعالى: (أو نردد) بعده قراءات، فائبنا على ذلك أيضاً عدة تغديراتٍ وتجيئاتٍ؛ لأن كل قراءة انفردت بإعراب، وكل إعراب وجة المعنى توجيهها خاصاً. وأشهر هذه القراءات:

قرأ الجمهور (أو نردد) - يرفع الدال - وينصب اللام من (فعمل) عطفاً للجملة الفعلية على الجملة الأسمية. وقد تقدمها استيفهام، فانتصب الجوابان. والمعنى: هل شفاعة لنا،

فَيَشْفَعُوا لَنَا فِي الْخَلَاصِ مِنَ الْعَذَابِ، أَوْ هُلْ نُرَدُ إِلَى الدُّنْيَا، فَنَعْمَلْ عَمَّا صَالَحَ؟³¹ وَقَرَا الْحَسَنُ فِيمَا نَقَلَ الرَّمْخَشِرِيُّ (ت: 538هـ) بِنَصْبِ الدَّالِّ مِنْ (أَوْ نُرَدْ) وَرَفْعِ الْلَّامِ مِنْ (فَنَعْمَلُ) بِمَعْنَى: فَنَحْنُ نَعْمَلُ⁽³⁰⁾. وَقَرَا الْحَسَنُ فِيمَا نَقَلَ ابْنُ عَطِيَّةَ (ت: 546هـ) وَغَيْرُهُ بِرَفْعِهِمَا بِعَطْفِ (فَنَعْمَلُ)، عَلَى (نُرَدْ). وَقَرَا ابْنُ أَبِي إِسْحَاقِ الْحَضْرَمِيُّ وَابْنُ حَيَّةَ بِنَصْبِهِمَا، فَنَصَبَ (أَوْ نُرَدْ) عَطْفًا عَلَى (فَيَشْفَعُوا لَنَا)، فَتَكُونُ الشَّفَاعَةُ لِأَمْرَيْنِ: إِمَّا لِلْخَلَاصِ مِنَ الْعَذَابِ، وَإِمَّا لِلرَّدِّ إِلَى الدُّنْيَا؛ لِإِسْتِنَافِ الْعَمَلِ الصَّالِحِ، وَتَكُونُ الشَّفَاعَةُ فِي حَالَةِ النَّصْبِ قَدْ اسْنَحَبَتْ عَلَى الرَّدِّ أَوِ الْخَلَاصِ⁽³¹⁾.

ولابن جنّي رأيٌ يُسْتَحْقِقُ الْدِّكْرُ فِي هَذَا الصَّدَدِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ دَفَائِقِ الْمَعْنَى وَلَطَائِفِهِ، فَيَقُولُ ابْنُ جِنَّيَ (ت: 392هـ) عَنْ قِرَاءَةِ نَصْبٍ (أَوْ نُرَدْ): "هُوَ مَنْصُوبٌ؛ لِأَنَّهُ جَوَابٌ لِلإِسْتِفْهَامِ، وَفِيهِ مَعْنَى النَّمْنَى، وَدَلِلَكَ أَنَّهُمْ قَدْ عَلَمُوا أَنَّهُ لَا شَفِيعٌ لَهُمْ، وَإِنَّمَا يَتَمَنَّونَ أَنْ يَكُونُ لَهُمْ هُنَاكَ شُفَعَاءُ، فَيُرِدُّوْنَا بِشُفَعَاتِهِمْ، فَيَعْمَلُوْنَا مَا كَانُوا لَا يَعْمَلُونَهُ مِنَ الطَّاعَةِ، فَيَصِيرُ بِهِ الْمَعْنَى إِلَى أَنَّهُ كَانُوا مُقْلِلُوْنَ: إِنْ نُرْرَقْ شُفَعَاءَ يَشْفَعُوا أَوْ نُرَدُّ. وَتَقْدِيرُهُ مَعَ رَفْعِ (نُرَدْ) - عَلَى قِرَاءَةِ الْجَمَاعَةِ - إِنْ نُرْرَقْ شُفَعَاءَ يَشْفَعُوا لَنَا، وَإِنْ نُرَدُّ نَعْمَلُ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ، وَدَلِلَكَ أَنَّهُمْ مَعَ نَصْبٍ (فَنُرَدْ) تَمَنُّوا الشُّفَعَاءَ، وَقَطَعُوا بِالشُّفَعَاءِ، وَتَمَنُّوا الرَّدَّ أَيْضًا وَضَمَنُّوا عَمَلَ مَا لَمْ يَكُونُوا يَعْمَلُونَهُ، أَيْ: إِنْ نُرَدُّ نَعْمَلُ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ، كَانَهُ قَالَ: أَوْ هُلْ نُرَدُ فَنَعْمَلُ"⁽³²⁾.

وَلَا رَيْبٌ أَنَّ ثَمَةَ فَرْقٌ وَاضْحَى بَيْنَ وَظِيفَتِي الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ فِي قِرَاءَةِ (أَوْ نُرَدْ)، حَاصِلَةً: أَنَّ الْكَافِرِيْنَ - مَعَ قِرَاءَةِ الرَّفْعِ - تَمَنُّوا الشُّفَعَاءَ، وَالرَّدَّ، وَعَمَلُ مَا لَمْ يَكُونُوا يَعْمَلُونَهُ، وَقَطَعُوا بِالشُّفَعَاءِ، أَمَّا عَلَى قِرَاءَةِ النَّصْبِ، فَقَدْ تَمَنُّوا الشُّفَعَاءَ فَحَسْبُ، وَلَكِنَّهُمْ جَزَمُوا بِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ: الشُّفَعَاءِ، أَوِ الرَّدِّ. وَيَبْدُو أَنَّ ابْنَ جِنَّيَ (ت: 392هـ) قَدْ وَجَهَ الْقَرَاءَتَيْنِ مِنْ خَلَالِ إِدْرَاكِهِ لِغَرْضِ النَّمْنَى الَّذِي قَدْ يَخْرُجُ إِلَيْهِ الإِسْتِفْهَامُ فِي بَعْضِ سِيَاقَاتِهِ.

وَمِنَ التَّغَيُّرِ الإِعْرَابِيِّ الَّذِي يَقْعُدُ عَلَى الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ وُقُوَّعَهُ بَعْدَ (حَتَّى)، حَيْثُ يَخْلِفُ عِنْدَئِذٍ نَسْقُ الْكَلَامِ تَبَعًا لِاخْتِلَافِ سِيَاقِهِ، فَيَتَبَعُهُ اخْتِلَافٌ فِي الْمَعْنَى، وَمِنْ أَمْثَلَهُ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ التَّمْثِيلِ قَوْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: (أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتُكُمْ مَثْلُ الَّذِينَ خَلُوا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسْتَهُمُ الْبَاسِاءُ وَالضَّرَاءُ وَرُزْلُوا حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ) [البقرة: 214]. فَأَكْثَرُ الْمُفَسِّرِيْنَ⁽³³⁾

يُفَرِّرُونَ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَّلْتُ فِي غَزْوَةِ الْخُنْدَقِ حِينَ أَصَابَ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْجَهَدِ وَالشَّدَّادَةِ، وَالْحَرِّ وَالْبَزْدِ، وَأَنْوَاعِ الشَّدَّادَةِ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: (وَبَلَغَتِ الْفُلُوْبُ الْخَاجَرَ) [الأحزاب: 10]، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ⁽³⁴⁾.

يُقُولُ اللَّهُ تَعَالَى مُخَاطِبًا الْمُسْلِمِينَ: أَظَنَّنُتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمْ تُمْتَحِنُوا مِثْلَ مَا امْتَحِنُ بِهِ مِنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، مِنَ الْبَلَاءِ وَالشَّدَّادَةِ، وَالْقُتْلِ، وَالْفَقْرِ وَالْحَرْمَانِ. (وَرَزَّلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ)، أَيْ: وَرَزَّلُوا بِالنَّحْوِيْفِ وَالشَّدَّادَةِ حَتَّى اسْتَبْطَلُوا النَّصْرَ، وَتَسَاءَلُوا عَنْ مَوْعِدِهِ وَحَدُوثِهِ. (أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ)، قِيلَ: إِنَّ الرَّسُولَ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ ذَلِكَ، لَمَّا قَالَ الَّذِينَ مَعَهُ، وَقَدْ أَجْهَدُهُمُ الْبَلَاءَ: (مَتَى نَصْرُ اللَّهِ)⁽³⁵⁾.

وَالشَّاهِدُ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: (حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ). قَرَأَ الْجُمُهُورُ: (حَتَّى يَقُولُ) بِالنَّصْبِ، وَقَرَأَهَا تَافِعٌ: (حَتَّى يَقُولُ) بِالرَّفْعِ⁽³⁶⁾. هَذَا وَقَدْ وُجِهَتِ الْقِرَاءَتَانِ مَعَ (حَتَّى) تَوْجِيهَاتٍ شَتَّى فَتَرَاهُتِ الْأَرَاءُ فِيهَا، وَلَا يَخْفَى أَنَّ آرَاءَ النَّحْوِيْنَ فِي (حَتَّى) وَشُرُوطَ عَمَلِهَا فِي الْفَعْلِ الْمُضَارِعِ تَقِيُّضُ بِهَا كُثُبُ النَّحْوِيْنَ قُدَامَى وَمُحْدِثَيْنَ، وَلَا مَجَالٌ فِي هَذِهِ الْعِجَالَةِ لِلْحَدِيثِ عَنْ ذَلِكَ، وَلَكِنِي سَاقَتْسِرُ عَلَى عِلْمِ النَّصْبِ وَالرَّفْعِ فِي قِرَاءَةِ (حَتَّى يَقُولُ)، وَتَأثِيرُ كُلِّ قِرَاءَةٍ فِي الْمَعْنَى الْوَظِيفِيِّ لِلْجَمْلَةِ الْلَّغُوِيَّةِ الْمُفَيَّدَةِ.

فَهَذَا سَبِيَّوْيِهِ وَالْخَلِيلُ وَجَمِيعُ الْمَوْتَوْقِ بِعِلْمِهِمْ مِنْ أَهْلِ النَّحْوِ يَرْعُمُونَ أَنَّ مَا بَعْدَ (حَتَّى) يُنْصَبُ عَلَى وَجْهِيْنِ. وَلُتْطِيقُ عَلَى الْمِثَالِ الْأَتِيِّ هَذِهِ الْأَرَاءُ النَّحُوِيَّةُ، فَإِنَّا قَالَ الْقَائِلُ: سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا:

أ. يُنْصَبُ مَا بَعْدَ (حَتَّى) إِذَا كَانَ الدُّخُولُ غَيْرَةِ السَّيْرِ، وَالسَّيْرُ وَالدُّخُولُ قَدْ مَضَيَا جَمِيعًا. فَالْمَعْنَى: سِرْتُ إِلَى أَنْ أَدْخُلَهَا وَقَدْ مَضَى الدُّخُولُ، فَعَلَى هَذَا نُصِبَتِ الْآيَةُ أَيْ: وَرَزَّلُوا إِلَى أَنْ يَقُولَ الرَّسُولُ.

ب - وَالْوَجْهُ الثَّانِي فِي النَّصْبِ فِي غَيْرِ الْآيَةِ: سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا، أَيْ: كَيْ أَدْخُلَهَا، بِأَنْ يَكُونَ السَّيْرُ قَدْ وَقَعَ وَالدُّخُولُ لَمْ يَقْعُ. وَالْمَعْنَى: وَرَزَّلُوا كَيْ يَقُولَ الرَّسُولُ. قَالَ أَبُو حَيَّانَ (ت: 754هـ): "وَالْمَعْنَى الْأَوَّلُ أَظْهَرُ؛ لِأَنَّ (الْمَسَ) وَ(الرِّلْزَال) لَيْسَا مَعْلُومَيْنِ لِقُولِ الرَّسُولِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَالْمُؤْمِنِيْنَ.

وَارْتَقَعَ مَا بَعْدَ (حَتَّى) عَلَى وَجْهِيْنِ أَيْضًا: أَحَدُهُمَا: تَقُولُ: سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا، أَيْ: سِرْتُ فَادْخُلَهَا، وَقَدْ مَضَيَا جَمِيعًا، أَيْ: كُنْتُ سِرْتُ فَدَخَلْتُ، أَوْ كَانَ مِنِي سَيْرٌ فَدَخُولٌ،

وَلَا تَعْمَلُ (حَتَّى) هَهُنَا بِإِضْمَارِ (أَنْ) بَعْدَهَا؛ لِأَنَّ بَعْدَهَا جُمْلَةً، كَمَا قَالَ الْفَرْزَدقُ:

فِيَا عَجَّبًا حَتَّى كُلَّيْبٌ تَسْبِّبِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهَشَّلُ أَوْ مُجَاشِعٌ⁽³⁷⁾

وَعَلَى هَذَا قِرَاءَةِ الرَّفْعِ فِي الْأَيَّةِ الْكَرِيمَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ بِمَعْنَى: فَإِذَا الرَّسُولُ فِي حَالٍ قَوْلٍ. وَالْوَجْهُ التَّانِي فِي الرَّفْعِ فِي غَيْرِ الْأَيَّةِ، تَقُولُ: سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا، عَلَى أَنْ يَكُونَ السَّيْرُ قَدْ مَضَى، وَالدُّخُولُ الْأَنَّ. وَحَكَى سَيِّدُوْيُهُ: "مَرَضَ حَتَّى مَا يَرْجُونَهُ، وَمَثُلُهُ: سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا مَا أَمْنَعَ، أَيْ: حَتَّى أَلَّى الْأَنَّ أَدْخُلَهَا كَيْفَمَا شِئْتُ"⁽³⁸⁾، يُقُولُ صَاحِبُ الْبَيَانِ فِي غَرِيبِ إِعْرَابِ الْفُرْقَانِ فِي قِرَاءَةِ الرَّفْعِ: "وَالرَّفْعُ عَلَى اللَّهِ فِعْلٌ قَدْ مَضَى، وَأَنْقَضَى، وَأَنَّهُ يُخْبِرُ عَنِ الْحَالِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا الرَّسُولُ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فِيمَا مَضَى، وَالْفِعْلُ دَالٌّ عَلَى الْحَالَةِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا فِيمَا مَضَى، وَ(حَتَّى) لَا تَنْصِبُ الْفِعْلُ بَعْدَهَا إِلَّا إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْإِسْتِقْبَالِ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْمَاضِيِّ، أَوِ الْحَالِ، فَلَا يُنْصِبُ بَعْدَهَا بِتَقْدِيرِ (أَنْ)؛ لِأَنَّ (أَنْ) ثُلَّصُهُ لِلْإِسْتِقْبَالِ"⁽³⁹⁾.

الْخَاتِمَةُ

1- قَدْ رَجَحَ أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ إِسْمَاعِيلَ النَّحَاسِ (تَ 338 هـ) قِرَاءَةَ الرَّفْعِ فِي الْأَيَّةِ الْكَرِيمَةِ فَهِيَ أَبْيَنُ وَأَوْضَحُ مَعْنَى، أَيْ: رُلْزُلُوا حَتَّى الرَّسُولُ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَقُولُ، أَيْ حَتَّى هَذِهِ حَالَةٌ؛ لِأَنَّ الْقُولَ إِنَّمَا كَانَ عَنِ الرَّلْزَلَةِ غَيْرُ مُنْقَطِعٍ مِنْهَا، وَالنَّصْبُ عَلَى الْعَيَّةِ لَيْسَ فِيهِ هَذَا الْمَعْنَى⁽⁴⁰⁾.

2- يَرَى مَكْيُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ (ت: 473 هـ) أَنَّ الْفِعْلَ بَعْدَ (حَتَّى) فِي قِرَاءَةِ الرَّفْعِ دَلَّ عَلَى الْحَالِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا الرَّسُولُ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، وَلَا تَعْمَلُ (حَتَّى) فِي حَالٍ، فَلَمَّا كَانَ مَا بَعْدَهَا لِلْحَالِ لَمْ تَعْمَلْ فِيهِ، وَالْتَّعْدِيرُ: وَرُلْزُلُوا فِيمَا مَضَى حَتَّى أَنَّ الرَّسُولَ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَقُولُ: مَنِ تَصْرُّ اللَّهُ، فَحَكَى الْحَالُ الَّتِي عَلَيْهَا الرَّسُولُ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ⁽⁴¹⁾. وَهَكَذَا فَإِنَّ (حَتَّى) صَالِحَةُ لِكُلِّ سِيَاقٍ يَتَطَبَّلُهَا فِي الْكَلَامِ، وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ يَتَوَوَّعُ تَأْثِيرُهَا فِي الْمَعْنَى أَكْثَرُ مِنْ تَأْثِيرِهَا فِيمَا بَعْدَهَا، وَلِذَلِكَ فَإِنَّ أَرَى أَنَّ تَقَوُّتَ الْمَعْنَى بِاِخْتِلَافِ إِعْرَابِ مَا بَعْدَ (حَتَّى) هُوَ تَتْوِيْجٌ لِتَوَوَّعِ الْمَعْنَى (حَتَّى) فِي نَسَقِ الْجُمْلِ وَسِيَاقِهَا التَّرْكِيَّيِّ، فَسُبْحَانَ مَنْ جَعَلَ لِ(حَتَّى) هَذَا التَّأْثِيرَ حَتَّى حَارَ فِيهَا الْحَوَّيْنُ، وَمُعْظَمُهُ يَعْلَمُ الْمَعْوَلَةَ الْمَشْهُورَةَ الْمَسْؤُلَةَ لِلْعَلَامَةِ الْفَرَاءِ: "أُمُوتُ وَفِي

نَفْسِي شَيْءٌ مِّنْ حَتَّىٰ؛ لَإِنَّهُ رَأَهَا لَا تَسْتَقِرُ فِي حَالٍ، فَهِيَ رَافِعَةٌ لِمَا بَعْدَهَا، وَنَاصِبَةٌ لِهُ تَارَةً، وَجَارَةٌ تَارَةً أُخْرَىٰ...

هـذـه نـماذـج عـرـضـتـهـا مـنْ كـتـاب اللـهـ تـعـالـى - عـلـى اخـتـلـاف إـعـرـابـ الـفـعـلـ الـمـضـارـعـ، وـتـأـثـيرـ الـحـرـكـةـ الـإـعـرـابـيـةـ فـي تـوـجـيـهـ الـمـعـنـىـ مـنْ خـلـالـ الـقـرـاءـاتـ الـفـرـانـيـةـ الـمـتـوـاـتـرـةـ، وـسـيـاقـ الـفـعـلـ الـمـضـارـعـ فـيـهـاـ، وـالـحـقـيقـةـ أـنـ كـتـابـ اللـهـ الـمـعـجـزـ فـيـ لـفـظـهـ وـمـعـنـاهـ وـتـرـكـيـبـهـ وـمـبـنـاهـ لـيـمـوـجـ بـكـثـيرـ مـنـ الـأـمـثـلـةـ، وـلـكـنـيـ أـكـثـرـ فـيـهـاـ قـدـمـتـ دـلـيـلـاـ عـلـىـ الـحـرـكـةـ وـمـسـتـوـاـهـاـ الـوـظـيفـيـ فـيـ الـفـعـلـ الـمـضـارـعـ.

الهوامش :

- (*) على أشهر الآراء.

(1) انظر: سيبويه، 3/166، ومعاني الحروف، للرماني، ص72، ومعنى الليبيب، لابن هشام، 1/30.

(2) الكتاب، سيبويه، 166/3.

(3) ينظر: معاني الحروف، للرماني، ص72، والتبيان في إعراب القرآن، العكري، 1/425.

(4) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج، 2/195، والجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، 233/6، والبحر المحيط، لأبي حيان، 327/4.

(5) قرأها بالنصب ابن كثير، ونافع وأبي عمرو والكسائي، وقرأها الكوفيون بالرفع، وقرأها الباقيون بالنصب، ينظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، 233/6، والبحر المحيط، لأبي حيان، 228/4، والسبعة، ص247، والنشر، 2/255، والإتحاف، 1/541.

(6) ينظر: إعراب القرآن للنحاس، 2/32، والجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، 233/6، والكتاب لسيبويه، 165/3.

(7) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، 233/6.

(8) التبيان في إعراب القرآن، العكري، 1/425.

(9) انظر: ديوان امرئ القيس، ص28.

(10) إعراب القرآن للنحاس، 2/33.

(11) الكشاف للزمخشري، 1/663.

- (12) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، 228/4، 229، والبحر المحيط، 2/566.
- (13) قرأ ابن عامر وعاصم بالألف ونصب الفاء، وقرأ الباقون بالألف ورفع الفاء، ينظر: السبعة لابن مجاهد، ص185، والكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طلب، 300/1، وكتاب العنوان في القراءات السبع لأبي طاهر إسماعيل بن خلف الأندلسي، ص74، والجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، 232/3، والبحر المحيط لأبي حيان، 2/266.
- (14) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، العكري، 194/1، والبحر المحيط لأبي حيان، 2/566.
- (15) الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، 343/2-345.
- (16) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، 306/14، والبحر المحيط 9/36.
- (17) المرجع السابق نفسه.
- (18) المحتسب، 202/2.
- (19) ينظر: معاني القرآن للزجاج، 375/4، والكاف، 167/4، والجامع لأحكام القرآن، 15/276، والبحر المحيط، 9/258.
- (20) قرأ الجمهور (فأطلع) بالرفع- وقرأ الأعرج وأبوحية وزيد بن علي والزغفراني، وابن مقسم وحفص، (فأطلع) بنصب العين، ينظر: إعراب القرآن للنحاس، 33/4، والجامع لأحكام القرآن، 15/276، والبحر المحيط، 9/258.
- (21) الكشاف 4/167.
- (22) إعراب القرآن للنحاس، 4/33.
- (23) ينظر: المفصل في العربية، للزمخشري، ص353.
- (24) شرح المفصل 8/86.
- (25) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، 16/231، والبحر المحيط، 9/487-491.
- (26) ينظر: ديوان امرئ القيس، ص66، والبيت من شواهد الكتاب، 74/3، والشاهد في البيت: نصب (نوموت) بإضمار (أن)؛ لأنه لم يرد معنى العطف، وإنما أراد أن يحاول طلب الملك إلا أن يموت فيعذر الناس. انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج، 24/5، والجامع لأحكام القرآن، 16/232، والبحر المحيط 9/491.
- (27) الكتاب، 3/47.
- (28)
- (29)
- (30) انظر الكشاف، 2/109.
- (31) ينظر: المحتسب لابن جني، 1/252، والكاف لزمخشري 2/109، والجامع لأحكام القرآن، 7/195، والبحر المحيط 25/63.
- (32) المحتسب، 1/252.
- (33) ينظر: أسباب النزول للواحدي، ص127، وأسباب النزول للسيوطى بحاشية تفسير بيان مفردات القرآن، ص70.
- (34) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، 3/35، والبحر المحيط، 2/373.
- (35) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج، 1/286، والجامع لأحكام القرآن 3/35-36، والتسهيل

لعلوم التنزيل، ص 77.

- (36) قرأ أهل الكوفة والحسن وابن أبي إسحاق وأبو عمرو بالنصب، وقرأها نافع بالرفع وكذا الأعرج ومجاهد وابن محيصن، وقد كان الكسائي قرأها بالرفع دهرا ثم رجع إلى النصب. انظر معاني القرآن للفراء، 132/1، وإعراب القرآن للنحاس 1/304، والجامع لأحكام القرآن 1/436، 36-35/3، والكشف، 1/289، والنشر، 2/227، والإتحاف 1/436.
- (37) البيت للفرزدق من قصيدة يهجو فيها حريرا، انظر ديوانه 19، والشاهد في البيت أن (حتى) هنا ابتدائية دخلت على الجملة الاسمية كما هي في حالة رفع الفعل بعدها تكون ابتدائية. انظر: الكتاب 18/3، وشرح الشواهد، للشتمري، 1/43.
- (38) الكتاب، 18/3، والمقتضب للمرد، 2/39-40، ومعاني القرآن وإعرابه، للزجاج، 1/206، وإعراب القرآن للنحاس، 1/305، والجامع لأحكام القرآن، 3/36-35/3، والبحر المحيط، 2/374.
- (39) أبي البركات بن الأنباري (ت: 577هـ)، انظر: كتابه البيان في غريب القرآن، 1/150، تحقيق: طه أحمد إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980.
- (40) إعراب القرآن للنحاس، 1/305، وينظر: معاني الحروف للرماني، ص 119.
- (41) انظر: الكشف، 1/289، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة الثالثة والثمانون.